http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1460) السنة السادسة -الخميس (19) آذار 2009

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

هل بـات بالإمكـان التسـاؤل عن تـزامـن منطلقـات الوعـي فـي الشـارع العراقـي؟

ميثم رشيد حميد

لو سألنا أنفسنا عن معنى الحركة السياسية في الشارع، وما مدى أهمية الشارع العراقي انطلاقاً من مكونه السياسي؟ سنجد أن التعبير عن فكرة الشارع بذاتها تحتاج إلى وقفة كبيرة، ولكن باختصار قد نعني بالشارع مجموع السلوك الناتج عن وعي معين وبدرجة معينة. وهذا ينطبق على الوعي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، أي ما ينتج منه شارعاً سياسياً وآخر اجتماعياً وثالثاً اقتصادياً، ولكن قد نحدد الشارع أكثر بأن نجعله النتاج المباشر للسلوك الواعي، وهذا يجعل من تعريف الشارع مقتصراً على النشاط السياسي حصراً، فغالباً ما تأتي النشاطات الاقتصادية على وفق نظام محدد مسبقاً، يظهر على شكل حقيقة من الحقائق المتبوعة، كذلك الحال مع الحقيقة الاجتماعية الراسخة التي يتعامل معها الإنسان بانصياع تام لا يملك فرصة واحدة، في أغلب الأحيان، لإبداء رأي فيها، ناهيك عن رفضها أو الثورة عليها.

إذن سيكون نتاج السلوك الواعي، (أو السلوك المرتكز على الوعي من دون النظر إلى مساحة ما يحققه هذا الوعي من نسب الحقيقة) ظاهرة تشكل أولى علامات (الشارع) بمدلوله التقني والفني. أقول بمدلوله وليس بمفهومه، والفارق بينهما يكمن في أن المدلول هو نظام خلق واستعمال الإشارة أو الدلالة في مهمات خاصة ومحددة. أما المفهوم فهو أن نصل إلى (لحاظ) الأشياء، أو الجانب التكويني للأشياء بإضافتها إلى واقع النظام العام، أي أن المدلول هو انتقال من الخاص إلى الخاص، وفيه شاعت علاقات التمثيل والمشابهة، أما المفهوم فهو انتقال من العام إلى الخاص، ويأتي التخصيص فيه مرتبطاً بمهمات التفكير العامة. ونظام هذا الأخير ليس من الضروري أن يتبع القواعد المنطقية الشكلية، على العكس من صاحبه الذي يفتقر دائماً إلى الأنظمة الشكلية. ولا أريد أن أقف هنا طويلاً، ولكني أحسب أن علاقات الفهم المؤسسة على الشارع السياسي العراقي، هي أبسط بكثير من تصورات القوى السياسية المتصارعة على سدة الحكم.

سأبدأ من تجربة كربلاء، ويخيل لي أنها مدينة من الصعب أن ينطبق عليها مدلول (الشارع) السياسي، ولكن تجربة انتخابات مجالس المحافظات تجعلني أغامر بعض الشيء، وأجرب بعض التسميات التي تناسب تبدل الوعي في المدينة. إذن هنا نفترض أن هناك رفضاً تاماً وصريحاً لإدارة تعمل بالمنطلق الديني، وشكوى المواطن هي نتيجة مباشرة، من العجز عن فهم الإدارة وتفعيلها على أرض الواقع. إن عين المواطن لا تأتي على الصفات الاستثنائية الدائرة على ألسنة السياسيين، فمفهوم العجز لا يمكن أن يتحول إلى مدلول يعبّأ بخواص استنتاجية، كما لا يمكن أن يغير أي استنتاج شكلي من قيمة محتواه من الفهم المدرك في رأس المواطن العراقي. بمعنى أن شكل العجز شكل واحد ومحتواه ومضمونه لا يمكن التلاعب بهما تحت أية ذريعة. وهنا من السذاجة أن نسأل عن: كيف يفهم المواطن ظواهر العجز؟، والإجابة معروفة مسبقاً، فالعجز هو العجز، لا غير.

إذن نحن نتحدث عن اختزال الوعي، ونتحدث بالمقابل عن الصورة المكشوفة للواقع، تماماً على عكس ما تريد الإدارة السياسية السابقة في كربلاء، فهي تصر على أن اختزال الوعي وتحويله إلى مكونات أولية هو العامل الأساس في تكوين صورة الواقع. لذلك يبدو العجز هنا عند هذه الإدارة (فائضاً)، والغريب أن حركة (الشارع) كشفت عن أن السياسي غير قادر على أن يميز، أين يكمن موقعه من بين مجموعة الاختزالات الأولية التي يعمل عليها، ولذلك هناك حيرة دائمة ومستفيضة في موقع الرؤية والإدارة، ولو جعلنا الأمر في الرؤية وتركنا الإدارة، سنجد أن (خاصية) الدين هي العنصر المركزي في الإدارة، وهي خاصية حيادية من الخارج، لا شأن لها بمنطق الفهم الأولي في الأقل، ولكن الواقع يثبت العكس من ذلك، فالنتيجة التي تقترن بهدف لابد أن تكون جزءاً من مقدمة، وأن نرى الواقع من خلال المقدمة، فإن ذلك يعني أننا نتجاوز المعادلة بأسرها فيصبح من المنطقي أننا نحمل رؤية مشوهة، وهذا حال رؤية الإدارة المحلية في العراق بأسره، ناهيك عن المناطق المسكونة بالهم الديني.

الخبرة هي موضوع الإدارة وهي خاصية يعلن عنها في الأغلب بجمل تعبر عن قضايا غير تحليلية، فعندما يقول السياسي بمنطق الإدارة «إن المدينة تشهد إعماراً شاملاً» فإن هذه الجملة جملة تحليلية، أي أنها تكون صادقة فقط إذا كانت الأعمال كافية لكي يصدق عليها مفهوم الإعمار، وإلا فهي كاذبة، أما قياس القدرة الفعلية للإدارة، فيمكننا أن نعبر عنها بقولنا، «الكفاءة تتناسب طردياً مع الانجاز»، و«أن الخبرة هي ناتج طبيعي للكفاءة». فهاتان القضيتان تسبقان الوعي التحليلي الذي ربما تمارس عليه آليات غير لغوية، بقصد جعل التحليل مبنى تركيبياً مؤثراً في الآخر. وهذه الظاهرة شاعت كثيراً في منطق الإدارة العراقية، أي تحويل القضية التحليلية إلى قضية تركيبية، ومن خلالها تم تشكيل الخطاب السياسي العراقي العام. ولا أريد ان أقف هنا طويلاً، وأذكر فقط ان معظم آليات السياسة إن لم تكن كلها، تنقن هذه الحرفة، أي حرفة نزع القيمة المباشرة الناتجة من صدق أو كذب الخطابات السياسية المهيمنة على فعل الإدارة.

والآن علينا أن نسأل عن: كيف ينمو الوعي بالحقيقة الموضوعية لدى المواطن العراقي في هذه المرحلة، في مقابل نمو المماثل الشكلي في وعي السياسي العراقي؟، وأظن من اللازم أن أكد هنا أن النموين يسيران بمقدار واحد وباتجاهين متعاكسين، وعملية حساب التغييرات التي تطرأ عليهما ليست مهمة في هذه الفترة، مقابل التحقق من وجودهما معاً وبشكل متزامن، والسبب يكمن في أن حساب الوعي من جهة السياسي يكون أقل تعقيداً من حساب التغيرات الطارئة على وعي الشارع العراقي، وهذه حقيقة ما زال السياسي يعمل على إخفائها بشكل متعمد. المهم أننا علينا أن نراقب فقط تزامن حركة الوعي بالشارع العراقي، مع تصعيد لهجة السياسي تجاه صناعة حقيقة شكلية يتم تعريفها من خلال القيمة الاعتباطية الملصقة بها عنوة.

ولو توقفنا عند موضوع القيمة، سنجد أن القيمة عند السياسي عبارة عن علاقات متقابلة ومتبادلة في المنشأ والأثر، فالموضوعات لها القيمة ذاتها، إذا توافقت أو تجاورت أو تماثلت، من دون أن توصف بخصوصية معينة، بل إن قيمة الموضوع مستمدة من علاقاته التي يستطيع أن يكون عليها، مادام باستطاعة السياسي أن يجاور أو يماثل بموضوعه موضوعات أخر. إذن القيم التي يتحدث عنها السياسي ليست قيماً خلافية بذاتها، وأقصد بذلك أن مبعث مدلول القيمة ناتج من علاقة وظيفية عضوية، والمثال المشهور الذي تركه رائد اللسانيات المعاصرة «دي سوسير» يذهب إلى أن قطعة «الحصان» في لعبة الشطرنج يمكن استبدالها إذا ضاعت بقطعة معدنية، وتحافظ هذه القطعة على قيمتها.على الرغم من تغير مدلولها . نتيجة القيم المجاورة المختلفة عنها للقطع المتبقية في اللعبة. فالسياسي على أية حال لا يعمل على وفق هذه الرؤية، التي تنطلق من وجود القيمة والمعنى بشكل سابق على وجود الموضوع. وبالمقابل فإن المواطن لا يعمل أيضاً بموجب هذه القيمة، فالمعنى في ذهنه لا يأتي سابقاً لموضوعاته، بل هما متعامدان آنياً، فإشراقة الشمس صباحاً عند المواطن تعني: زحامات مرورية خانقة، وهي تعني في وقت لاحق بدء العمل، وفي وقت متأخر قد تعني حلول الصباح. إن هذه الترابية المعكوسة في عقلنة المحسوس من الأشياء، تأتي من رؤية معاكسة تماماً لرؤية تعمل على موضوع القيمة.

من ذلك يمكننا أن نستنتج أن الوعي الحر له اتجاهه الطبيعي في صناعة موضوعاته، وتحديدها بالقيم الملائمة. فهو من جهة غير مقترن بأساليب شكلية تدعي مسؤوليتها عن صناعة التفكير، وغير مقيد بصورة الوحدات القياسية، من جهة ثانية. وإذا تركنا ناحية الرؤية الفكرية، واتجهنا إلى ظاهرة الإثارة، سنجد أن عامل الإثارة نفسه على الشارع، يؤلف درجة كافية من الوضوح، حيث يبدو أن مقدار التفاعل مع الحدث له الأولوية المطلقة. أما درجة تأثير الحدث في المواطن، والنقلة النوعية التي يحدثها هذا الأثر بشكل جماعي، فهذا من الأمور التي لا يمكن رصدها بشكل مباشر. ففي كربلاء مثلاً بدأت الدعاية الانتخابية لـ (يوسف الحبوبي) من المقاهي في وسط المدينة، ثم راجت بشكل لافت للانتباه، لتصبح الأحاديث الجانبية التي تدور في ورشات العمل، وبين العمال في مختلف المهن، ثم دارت بين المثقفين، وهم يستذكرون انجازات هذا الرجل ولاسيما ما يذكر بين معقوفتين،وبنبرة صوتية مميزة، من جمعه التبرعات لبناء جامعة كربلاء، التي بنيت في وقت قياسي. إن المهم من هذه الأحاديث يتعلق بمقدار الفرز في عين المواطن بين السلطة والإدارة، فلو عمد أحد من الناس وذكّر الحاضرين، ان يوسف الحبوبي (لبس الخاكي) لوجدت أن الحاضرين يهاجمونه بعنف وقسوة، والمحصلة أن الجميع بدأ يدرك أن السلطة لها أوجه واذرع عديدة، فمن السهولة أن يميز المواطن بين سلطة دافعها الأول القوة، وأخرى دافعها الأول الإدارة والبناء. إذن صار المواطن يفهم أن عجلة الحياة في الأنظمة القمعية على مسار التاريخ العربي، كان يديرها إنسان متمرس على الحياة، غايته أن يدفع الحياة إلى الأمام، فكانت السلطة تتحاشى أن تمسه، إيماناً منها بأنه يشكل محور البقاء لها.

إن هذه اللمحة التاريخية تذكرنا، إن من يبني الحضارة هو (جندي مجهول) هذا الانسان الذي لا يريد أن يصطدم بالسلطة، في مقابل أن يضع حجر الأساس لبناء شامل يفيد منه عموم الناس. ولعل الذاكرة العراقية، بنيت على استحضار مثل هذه الشخصية، والتذكير بمنجزاتها، وتحويله إلى بطل في أحيان كثيرة، وربما الشواهد على ذلك أكثر من أن تعد وتحصى. بل إن المشروع السياسي عبر التاريخ في العراق، يمكن أن نضعه في شكل صراع على الوصول إلى مكانة البطل. الخليفة العباسي مثلاً، يناوئ الأبطال الاجتماعيين الحقيقيين، ويتخلص منهم، في الوقت الذي يجمع فيه الشعراء ليبني ملحمته التاريخية في نصوص شعرية، يتسلل من خلالها إلى الذاكرة الشعبية الممتلئة بصفات البطل الاجتماعي الحقيقي. وهنا يظهر شكل من الصراع غير المتكافئ، وأظن أن هذا الصراع قد نتج منه أول شكل من أشكال الغزو الثقافي في التاريخ العربي.

إن الوعي الاجتماعي أو وعي الشارع العراقي يتمثل في السباق نحو (تقعيد) صفات البطل الاجتماعي، وإرساء قواعد البطولة تعني من ناحية أخرى وضع سلوكيات التدافع السياسي في خريطة محددة بشكل مسبق. وعلى اية حالٍ فإن تجربة كربلاء كانت تعني اختزالاً لصفات غير واقعية وغير مدركة في جانب الشخصية المرشحة، ومع ذلك فإن المسيرة العفوية، المقترنة بشكل البطولة المقترحة، لها جانب كبير من الواقع بسبب انتماء هذا المرشح لطبقة اجتماعية واحدة، وعامل الوحدة هذا يجب أن يطغى على كل التحليلات السياسية الأخرى التي يمكن أن نصف من خلالها ما جرى في كربلاء. وهذا يجعلنا نتطرق إلى التمثيل الحقيقي للطبقة الاجتماعية، فما هو نوع هذا التمثيل وكيف يجرى على شخصية دون أخرى، وكيف يمكن أن يحدد المواطن ذو التجربة البسيطة، هذا من طبقته وذاك لا؟، علماً أن الفارق الاجتماعي ليس كبيراً بين مرشح وآخر.

إذن ما معنى الطبقة الاجتماعية في تفكير المواطن، وكيف يتمركز الوعي على شخصية ما بأنه ينتمي سياسياً لهذا المواطن أو لا؟ هذه أسئلة محيرة بعض الشيء ولكنها مهمة للغاية ومعالجتها ستسهم في وقت لاحق في إضفاء اختيار هدف سياسي مبرهن عليه، يتمركز في وعي المواطن، ويكون درساً مهماً للمرشح السياسي القادم.

الأسـرع نمـواً مـن العمـلاق الصينـي!

هاني الحوراني

هكذا بدأت أنغريد حديثها في ورشة العمل التي جمعتنا في بيروت بضيافة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وضمت عدداً من الخبراء ونشطاء العمل الأهلي العربي: من العملاق الذي سجل نمواً أسرع من الصين!؟ اتسعت حدقات النشطاء والخبراء دهشة، هل ثمة من هو أسرع نمواً من العملاق الصيني؟. وسألنا بعفوية: من؟ وأجابت أنغريد بثقة: المجتمع المدني!

وأنغريد سيرينث ليست ألمانية أو من شمال أوروبا كما يوحي اسمها الأول، فهي هندية، أطلق والدها عليها اسمها هذا، تيمناً باسم الممثلة الشهيرة انغريد برجمان بعد أن شاهد الفيلم الشهير «كازبلانكا»، الذي كان من بطولتها الى جانب همفري بوغارت.

لم تحتج أنغريد الى تعزيز حجتها بالأرقام والنسب المئوية، فهي السكرتير العام لمنظمة سيفيكوس العالمية، أو «التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين»، والتي تمثل حركة دولية تضم منظمات من أكثر من مئة دولة في العالم. وكانت المنظمة قد نشأت عام ١٩٩٣ من أجل «تعزيز صوت الشعوب وإيصال آرائها بغية تحقيق مشاركة مدنية فعالة ومستدامة، وأن يتمتع المواطنون بحقهم في تأليف الجمعيات وتعزيز قدرتهم على المشاركة في مختلف القطاعات». وسيفيكوس تحالف مفتوح العضوية للأفراد وليس فقط للمنظمات، ويصل عدد المشتركين في نشرتها الإلكترونية الى ٨٠ ألف شخص.

لكن أنغريد سيرينث لم تكتف بإقرار حقيقة ايجابية، وهي ان المجتمع المدني العالمي هو الأسرع نمواً، حتى من الصين، وإنما أردفت ذلك بحقيقة سلبية، وهي ان المجتمع المدني لم يكن يوماً تحت الخطر بقدر ما كان في السنوات الأخيرة، وتحديداً بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١. فبحجة الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة بزعامة جورج دبليو بوش، قيدت الحريات المدنية في الولايات المتحدة والعديد من دول العالم وسُنت تشريعات أدت إلى تقليص الحقوق المدنية، بما في ذلك حريات التجمع والاجتماع، وإلى التدخل في الحريات الشخصية والمراقبة على الاتصالات، كما أجازت عشرات الدول احتجاز حرية المواطنين واعتقالهم من دون محاكمة ولمدد طويلة. ولهذا الغرض أنشأت سيفيكوس برنامجاً جديداً سمّي «مرصد المجتمع المدني» بهدف حماية المجال المعطى للمجتمع المدني والأفراد من أجل المشاركة في مختلف دول العالم، والرد على الأوضاع التي تتعرض فيها حريات الاجتماع والتعبير للتهديد، وللحؤول دون التدابير المهددة لها والعمل على تغييرها.

لقد تعرفت على سيفيكوس في التسعينيات الماضية من خلال مطبوعاتها وأبحاثها المعمقة عن المجتمع المدني في العالم، لكني تعرفت عليها عن كثب حين شاركت، عام ٢٠٠٤، في ورشة دراسية في جوهانسبيرج، جنوبي افريقيا، لمناقشة وتطوير مؤشر المجتمع المدني (CSI Index) الذي يطبق حالياً في أكثر من خمسين دولة في العالم. وهو منهج بحثي لتقييم حالة المجتمع المدني في العالم، لا يسهم فقط في خلق قاعدة معرفية عن المجتمع المدني، وإنما يشكل أيضاً أداة للتقييم الذاتي له، ويفترض أن تقوم به تحالفات من المنظمات الوطنية في كل بلد.

قلت إننا التقينا قبل أسبوعين في بيروت، مجموعة من المنظمات والخبراء لتطوير منهجية تقييم المجتمع المدني العربي، اعتماداً على مؤشر سيفيكوس، وقمنا بتمارين لتطبيق المؤشر على حالة المجتمع المدني في خمسة بلدان عربية من بينها الأردن، وهو مشروع يحتاج تنفيذه لمدة عام قبل ان يخرج كل فريق وطني بتقريره عن حالة المجتمع المدني في بلده. وتنشر التقارير الوطنية في المجلد الأول من مؤشر المجتمع المدني، وهو مجلد العروض الوطنية، لكن هذه التقارير يعاد الافادة منها في إعداد المنظور المقارن الذي يعرض المؤشرات الدولية لتطور المجتمع المدني وينشر في مجلد ثان.

وعلى الرغم من وجود عدّة مراكز أبحاث جامعية ومؤسسات عالمية ترصد وتدرس المجتمع المدني، وأشهرها المركز القائم في جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة، إلا أن المنهجية التي طورتها سيفيكوس في وضع مؤشرات المجتمع المدني على النطاق العالمي تعتبر اختراقاً مهماً، لأنها تعتمد أساساً على المبادرات الخاصة بالتقييم الذاتي والتعلم الجماعي لمنظمات المجتمع المدني، ولذلك تعتبر منهجيتها ومخرجاتها فريدة نوعاً ما، خاصة للاعتبارات التالية: فهي أولاً أداة للتقييم قائمة على منهجية تشاركية تتضمن تجميع للمعلومات من مصادرها، ووضع دراسات حالة من أجل إجراء تقييم شمولي لحالة المجتمع المدني.

وهي ثانياً تنطوي على عملية حوار جماعية بين أعضاء منظمات المجتمع المدني والفئات ذات العلاقة للتعرف على نقاط قوة وضعف المجتمع المدني. وهي ثالثاً تقود الى أعمال مشتركة بين الفاعلين الاجتماعيين المشاركين في عملية التقييم من أجل بلورة خطة عمل ملموسة وتنفيذها، الأمر الذي يسهم في تقوية المجتمع المدني في مستوى كل بلد على حدة.

ويجب الإشارة هنا الى أننا سبق وأن طبقنا منهجية سيفيكوس عام ٢٠٠٥ على المجتمع المدني في الأردن، الأمر الذي ساعدنا على تشخيص نقاط قوة وضعف المجتمع المدني، وعلى بلورة خطة عمل نفذت على مدار عامين سابقين من أجل بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، وأدت الى بناء شبكة غير رسمية للتعلم الذاتي والتشاركي بين أكثر من ٤٠ منظمة مدنية أردنية.

يبقى أن نشير الى أن سيفيكوس أو «التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين» سبق أن أبدت قلقها الى المسؤولين الأردنيين بشأن صدور قانون الجمعيات الأخير، الذي يجافي المعايير الدولية لحقوق التجمع والتنظيم. وفي بيروت استفسرت أنغريد سيرينث الأمينة العامة للمنظمة عن آخر التطورات التي جدّت على صعيد تعديل القانون المذكور، وتساءلت كيف يمكن لسيفيكوس أن تساعد في تحسين هذا التشريع الحيوي للمجتمع المدني الأردني. ولم أجد ما أقوله لها سوى أن الحوار حول القانون المعدل لقانون الجمعيات مايزال جارياً بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، ومن المرجح أن يعرض على الدورة الاستثنائية لمجلس النواب، و«إن شاء الله خير»!

هـاجس القطيـع وروح الأوركسـترا

حربي محسن عبدالله

لطالما شغلتني فكرة المقارنة بين عمل سيمفوني لاوركسترا وما يحمله من جمال وتناغم وتكامل وحياة قائمة بذاتها لهذه الوحدة المركّبة المنتجة ولهذا العمل الجماعي الفردي بالوقت نفسه.وبين إجتماع لأفراد (يجمعهم الطبل وتفرقهم العصا) كما يقول المثل العربي المثير للأسى والكآبة والإحباط – مع الإعتذار بالطبع لعازف الإيقاع في الأعمال السمفونية – فالمسافة بين الأثنين عظيمة والبون شاسع ،فالأول عمل يتبارى به الفرد مع الجماعة ليؤكد ذاته من خلالها بينما في الحالة الثانية نجد الفرد وقد تهشمت ذاته بعصا الأستبداد الجمعي أو هاجس القطيع الى شظايا يجمعها طبل الحشود.وعندها تختفي من الحديث والنقاش والحوار صيغة (أنا) الفردانية المسؤولة عن افعالها الواثقة من موقفها المدافعة عن وجهة نظرها لتحل محلها صيغة القناع أي صيغة (نحن) الدفاعية التي طالما أخفت ورائها ضعف الحجة وهزال المنطق وخواء المعنى والمختبئة تحت عباءة الجمع والمتحدثة باسمه . كما إن الحديث عن الحشود والجموع من جهة والفرقة من جهة اخرى يحيلنا الى مفارقة بمنتهى الغرابة ،نجد فيها العمل المتناغم المتكامل الذي اشرنا اليه آنفا نتاج (فرقة وفردانية) بينما الفعل الذي تقوم به الجماعة في الحالة الثانية ليس سوى تجمع قطيعي .فكيف تخلق الفرقة عملا جماعيا فذاً يحتفظ بخصوصية الأفراد المشاركين فيه ولا تخلق الجماعة سوى حشد تحركه هواجس القطيع بغريزته البهيمية! ،سواءا كان التجمع لمهرجانات البهجة او الاستعداد للعدوان وتبريره او للتسلط او التفرد الأناني بابشع صوره لجماعة تظن إنها شعب الله المختار فتفعل ما تشاء أو الفرقة الناجية التي تحيل الآخرين إلى جهنم وبئس المصير أو الوكيل الحصري والوحيد للحقيقة المطلقة الذي يرفض حق الحياة أصلا لمن لا يشاركه إيمانه وقناعاته ، او بالتعصب الأعمى المزهو بنفسه والمدافع عن مواقف بلا حجة أو دليل سوى إن عددا كبيرا من البشر الكسالى . الذين اراحوا انفسهم من التفكير وانقادوا لمن يفكر بالنيابة عنهم وأسلموه رقابهم . ، آمنوا بها.وقد يجرنا الحديث الى مسارات اخرى ويدفعنا نحو إعادة التفكير بكثير من المسلّمات القطيعية التي استقرت باذهاننا ودخلت من باب الكسل الموارب وكأنها بديهيات أو مقدسات لايجوز لنا أن نستقرؤها من جديد ونعيد النظر بها أو حتى أن يكون لدينا الجرأة لفعل ذلك . يدفعنا الخوف المتأصل بذواتنا من الجماعة والخوف من اعلان الإختلاف معها فالخروج على الجمع من الكبائر على حد تعبير الخطاب الديني أومن العيوب التي تدعو لخجل من يرتكبها بالتعبير الإجتماعي الجمعي الذي يخيف الغنم من سطوة الذئب الذي يستهدف القاصية منها، باستبطان نفسي لحالة من القبول المطلق لما تقره الجماعة حقا كان أم باطلا . أو بأحسن الأحوال تشيد بما قاله منذ قرون – ونحمله كشعار تبريري لتقاعسنا عن السير في طريق التنوير والعقلانية وتأكيد الفردانية الخلاقة – الشاعر زهير بن أبي سُلمى:

ومن لم يصانع في أمور كثيرة
يضرس بانياب ويوطأ بمنسم

وكفى الله المؤمنين شر القتال ،فالخروج على جمع الأمة يورد صاحبه الهلاك ولكي نتجنب الهلاك علينا ان نصانع ونجامل أو نصمت صمت الساكت عن الحق.فهل نحن شياطين أخرسها الحق لكي نكون بهذا الموقف أدعو القارئ أن يرى ذلك بأم عينه فيما يجري من حولنا من أحداث.فمن سيطرة القنوات لفضائية بشقيها المتناقضين في الظاهر والمتكاملين في الجوهر، أعني بذلك قنوات الإبتذال بمسلسلاتها التي لا تقدم – وفي أحسن الأحوال– غير التسلية الرخيصة كما إنها تساهم مساهمة فعالة في ترسيخ روح الإستهلاك التي تحول كل فرد إلى جزيرة معزولة تحكمها الأنانية المبتذلة والسطحية الفارغة إلى ما يبدو وكأنه النقيض للوهلة الأولى الذي يحاول الإبتعاد نحو أقصى نقطة من الرفض المطلق لكل شيء ماعدا منهجه الذي عفا عليه الزمن وهذا ما نشهده بوضوح عندما نرى وجهات نظره التي تحيل إلى التطرف بكل أشكاله في السلوك وفي الرؤى وبدافع من الكسل الفكري والإفلاس الحضاري،فليس ثمة من بديل إما الإبتذال أو التطرف الديني أو اتهام من يحاول أن يجد له طريقا ثالثا – لكي لا أقول وسطا بين الاثنين – باستيراد أفكار من الخارج إلى آخر موشح الإتهامات التي تمس الإنسان بأغلى مايملك إذا حاول أن يتبع القول الأثير الذي يؤكد (خذ الحكمة ولا تسأل من أي وعاء خرجت) ، والمقصود بالاستيراد من الخارج هنا هو كل ما يقع خارج القطيع الذي لايطيق رؤية (القاصية!) من الغنم.والمفارقة هنا واضحة فالقطيع يندفع بهاجس لا يختلف كثيرا عما تنقاد به الأغنام لذلك نجد إن أمثال هذه التعابير قد اكتسبت قدسيتها من فرط تكرارها على ألسنة وعاظ السلاطين سواءا كانوا خطباء منبر أم أصحاب أقلام لا تبرى إلا لمقارعة من يرفع صوت الفرد المدافع عن حقه بالحياة والحرية والتعبير.وكأنهم رقباء متطوعين ورعاة غنم ساهرين على مصالح القطيع وهواجسه التي تفتقد الروح.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com